

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٠٢٠

بشأن تنظيم وزارة السياحة والآثار

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء صندوق لتمويل مشروع إنقاذ آثار النوبة وطريقة تمويله ؛

وعلى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن إنشاء غرف سياحية وتنظيم اتحاد لها ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية ؛

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن إشراف وزارة السياحة على المناطق

السياحية واستغلالها ؛

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الشركات السياحية ؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى قانون المرشدين السياحيين ونقاباتهم الصادر بالقانون رقم ١٢١

لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٢ بشأن محال بيع العاديات والسلع السياحية ؛

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ؛

وعلى القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠ بشأن إعادة تنظيم هيئة المتحف المصرى الكبير ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنظيم هيئة المتحف القومى

للحضارة المصرية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨١ بإنشاء الهيئة المصرية

العامة للتنشيط السياحى ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم وزارة السياحة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٩١ بشأن تنظيم الهيئة العامة

للتنمية السياحية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء صندوق السياحة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بشأن تشكيل الوزارة وتعديلاته ؛
وبناءً على ما عرضه وزير السياحة والآثار ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر:

(المادة الأولى)

تهدف وزارة السياحة والآثار إلى ما يأتى :

تنشيط السياحة الوافدة لدعم العلاقات الإنسانية مع شعوب العالم والمساهمة فى تنمية الاقتصاد القومى .

تنشيط السياحة المحلية لتعميق وعى المواطنين بتراث وآثار بلادهم وارتباطهم بحضارتهم المعاصرة والتعرف على أماكنها السياحية .

تنمية المشاركة الوطنية فى صناعة السياحة وتعميق التكامل بين مختلف القطاعات المتصلة بالعمل السياحى والأثرى .

تعزيز تنمية المناطق السياحية والأثرية والمتاحف فى إطار السياسة العامة للدولة .
الكشف عن الآثار وترميمها وصيانتها وتسجيلها وتأمينها والحفاظ عليها والقيام بالدراسات والبحوث الأثرية المرتبطة بها .

تعزيز إنشاء المتاحف وتنظيم العروض المتحفية ومعارض الآثار .

(المادة الثانية)

تختص وزارة السياحة والآثار فى سبيل تحقيق أهدافها بما يأتى :

رسم السياسات الرئيسية المنظمة لمختلف مجالات العمل السياحى والأثرى
ترشيحاً للأداء وتحقيقاً للتناسق والتكامل بين القطاعات والأجهزة ذات الصلة
بالسياحة والآثار .

رسم السياسات والخطط والبرامج العامة لتنشيط السياحة الوافدة والمحلية
وتنميتها ، وتخطيط وتنظيم الحملات الدعائية والترويجية بهدف تنشيط الحركة

السياحية ، وتوفير المعلومات للمهتمين بالحركة السياحية العالمية ، والمشاركة مع المنظمات الدولية فى وضع السياسات الدولية المتعلقة بمجالات السياحة والآثار وإبراز مكانة مصر السياحية والأثرية فى العالم .

إعداد السياسات والخطط العامة والبرامج القومية للتنمية السياحية والأثرية بما تقوم عليه من أساليب استثمار الموارد المتاحة وسبل تنمية موارد جديدة وتحديد متطلبات ومقومات تنفيذها والعمل على توفيرها مع تحديد المعايير والمعدلات التى تتخذ أساساً فى التخطيط والمتابعة ، وتعميق العلاقات مع المؤسسات السياحية والأثرية الوطنية والأجنبية وتوجيه جهودها لخدمة أهداف التنمية السياحية والأثرية .

إصدار التراخيص بمزاولة الأنشطة السياحية وفقاً للقوانين والنظم المقررة .
الإشراف على الخدمات والأنشطة السياحية والرقابة على التزام المنشآت الفندقية والسياحية وشركات السياحة وغيرها من وكالات السفر ومراكز الأنشطة البحرية ومحلات بيع العاديات والسلع السياحية بالموصفات والشروط التى تحددها الوزارة والتأكد من التزامها بالقوانين والإجراءات المنظمة للعمل السياحى ، وكذلك الرقابة والإشراف على رحلات السياحة الخارجية بما فى ذلك الحج السياحى والعمرة .
متابعة أنشطة الحفائر والتنقيب والكشف عن الآثار وترميمها وتسجيلها وتأمينها ،
والتي تتم عن طريق الهيئات المختصة التابعة للوزارة أو من ترخص لهم بذلك طبقاً للقوانين والنظم المقررة .

إنشاء المتاحف والإشراف على عرض الآثار فى مواقعها الأصلية أو فى المتاحف بأنسب الوسائل الفنية وتنظيم زيارتها والتعرف عليها والتوعية بقيمتها الأثرية والتاريخية .

المحافظة على المكانة التاريخية للمناطق الأثرية واتخاذ التدابير اللازمة بالاشتراك مع الجهات المعنية بما يحقق التناسق بين الطابع المميز للمناطق الأثرية والمشروعات والمنشآت المقترحة إقامتها فى محيط هذه المناطق ، وكذلك الإشراف على تطوير الخدمات بالمواقع الأثرية والمتاحف .

الإشراف على تنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية الدولية والمحلية المتعلقة بشئون السياحة والآثار ، والاشتراك فى أنشطة المنظمات الدولية التى تعقد بالخارج .
تدريب العاملين الفنيين والإداريين فى مجال السياحة والآثار والعمل على رفع مستوى كفاءتهم بما فى ذلك إيفادهم فى برامج وبعثات تعليمية وتدريبية محلية أو فى الخارج ، وكذلك إعداد الخطط والبرامج لتنمية وتطوير الكفاءة الفنية والإدارية للعاملين فى مختلف المنشآت والمهن السياحية .
اقتراح التشريعات المنظمة لشئون السياحة والآثار .

(المادة الثالثة)

تتبع الهيئات والصناديق التالية الوزير المختص بشئون السياحة والآثار :

- ١- الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحى .
- ٢- الهيئة العامة للتنمية السياحية .
- ٣- المجلس الأعلى للآثار .
- ٤- هيئة المتحف المصرى الكبير .
- ٥- هيئة المتحف القومى للحضارة المصرية .
- ٦- صندوق تمويل مشروع إنقاذ آثار النوبة .
- ٧- صندوق السياحة .

(المادة الرابعة)

يصدر وزير السياحة والآثار قرارًا باعتماد الهيكل التنظيمى لوزارة السياحة والآثار بعد أخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

(المادة الخامسة)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٦ شوال سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ١٨ يونية سنة ٢٠٢٠ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مدبولى